جامعة المستقبل
كلية القانون

المرافعات المدنية
للمرحلة الثالثة

آثار التحكيم والقرارات المؤقتة

اعداد:
م.د. علي جاسم محمد السعدي

05

آثار التحكيم والقرارات المؤقتة

أولًا: آثار التحكيم

بعد انتهاء المحكمين من نظر القضية، يصدرون قرار التحكيم، ويجب أن يكون مكتوبًا كأحكام المحاكم العادية، متضمنًا:

1. ملخص اتفاق التحكيم.
2. أقوال الخصوم ومستنداتهم.
3. أسباب القرار ومنطوقه.
4. توقيعات المحكمين، وتاريخ ومكان إصداره.

شروط صحة قرار التحكيم:

1. يجب أن يصدر القرار من المحكمين أنفسهم دون مشاركة أي شخص آخر.
2. يُسمح بإصدار القرار بالأغلبية، لكن بشرط حضور جميع المحكمين والمداولة بينهم.
3. إذا لم يستوفِ القرار المتطلبات القانونية، يُعتبر باطلًا.

إمكانية الطعن على القرار:

يمكن لأي طرف الاعتراض على القرار عند عرضه على المحكمة المختصة في الحالات التالية:

1. إذا صدر القرار دون اتفاق مكتوب أو بناءً على اتفاق باطل.
2. إذا خالف النظام العام أو الآداب العامة.
3. إذا وقع خطأ جوهري في القرار أو إجراءاته.

تنفيذ قرار التحكيم:

لا يُنفذ قرار التحكيم إلا بعد تصديقه من المحكمة المختصة، سواء كان المحكمون معينين من المحكمة أو باتفاق الأطراف.
التنفيذ يشمل فقط الأطراف الذين شملهم التحكيم ولا يمتد لغيرهم.

ثانيًا: القرارات المؤقتة

هي إجراءات قضائية مستعجلة تهدف إلى منع ضرر محتمل دون المساس بالحق الموضوعي، مثل:

1. منع المدعى عليه من التصرف في أمواله.
2. المحافظة على الأدلة التي قد تضيع مع الوقت.

أنواع القرارات المؤقتة:

1. الحجز الاحتياطي: منع المدين من التصرف بأمواله لحماية حقوق الدائن.
2. القضاء المستعجل: إصدار قرارات فورية لحماية الحقوق قبل الحكم النهائي.
3. القضاء الولائي: قرارات تصدرها المحكمة بناءً على طلب أحد الأطراف دون الحاجة لدعوى قضائية.

الحجز الاحتياطي

المفهوم: هو إجراء وقائي يهدف إلى منع المدين من التصرف بأمواله حتى لا يهربها أو يضر بحقوق الدائن.

أنواع الحجز:

1. الحجز الاحتياطي: يتم بناءً على طلب الدائن، ويهدف إلى حماية حقوقه قبل صدور الحكم.
2. الحجز التنفيذي: يتم بعد صدور حكم قضائي ويهدف إلى بيع أموال المدين لسداد الدين.

شروط الحجز الاحتياطي:

1. وجود دين لم يُحسم قضائيًا بعد.
2. وجود خطر يهدد استيفاء الدائن لحقه، مثل احتمال تهريب الأموال.
3. تقديم طلب للمحكمة مع بيان الأسباب والمبررات.

المال الذي لا يمكن حجزه

المال الذي لا يجوز حجزه وفقًا للمادة 62 من قانون التنفيذ العراقي رقم 45 لسنة 1980، يتضمن الأنواع التالية:

1. أموال الدولة والقطاع الاشتراكي.
2. الأموال والأعيان الموقوفة وقفًا صحيحًا.
3. ما يكفي معيشة المدين ومن يعولهم من وارداته.
4. الأثاث المنزلية الضرورية للمدين مع أفراد عائلته (إلا إذا كان الدين ناشئًا عنها).
5. الآلات والأدوات اللازمة للمدين لممارسة صنعته أو مهنته (إلا إذا كان الدين ناشئًا عن ثمنها).
6. المؤونة اللازمة لإعاشة المدين وعياله لمدة شهر واحد.
7. الكتب الخاصة بمهنة المدين.
8. عدد وأدوات المزارع والفلاح الخاصة بالزراعة والضرورية لممارسة عمله، والبذور التي يدخرها للزراعة، والسماد، والحيوانات المستخدمة في الزراعة، وما يكفي لإعاشة المدين وعياله من حاصلاته الأرضية والمواد اللازمة لمعيشته لمدة شهر واحد.
9. الأثمار والخضراوات والمحاصيل الأرضية قبل أن يكون لها قيمة مادية.
10. ما زاد على الخمس من الراتب والمخصصات (بما في ذلك مخصصات غلاء المعيشة التي يتقاضاها الموظف أو العسكري أو الشرطة).

11. السفاتج وسندات الأمر وسائر الأوراق التجارية القابلة للتداول.
12. آثار المؤلف والصور والخرائط واللوحات الفنية الأخرى قبل طبعها (إلا إذا كان الأثر معدًا للبيع).
13. العلامة الفارقة والعنوان التجاري وبراءة الاختراع والنموذج الصناعي.
14. مسكن المدين أو من كان يعيلهم بعد وفاته (يعتبر بدل بيع المسكن أو بدل استملاكه للمنفعة العامة بحكم المسكن أيضًا).
15. عقار المدين الذي يتعيش من وارداته التي لا تزيد على حاجته وحاجة من يعولهم بعد وفاته (إذا كان العقار مرهونًا أو الدين ناشئًا عن ثمنه فيجوز حجزه).
16. العقار بالتخصيص.

هذه هي 16 نوعًا من الأموال التي لا يمكن حجزها وفقًا لقانون التنفيذ العراقي.

الخلاصة

- التحكيم هو وسيلة بديلة لحل النزاعات، وقرار التحكيم يحتاج إلى تصديق المحكمة ليكون قابلًا للتنفيذ.
- القرارات المؤقتة تهدف إلى منع الضرر قبل فوات الأوان، وأهمها الحجز الاحتياطي الذي يمنع المدين من التصرف بأمواله حتى لا يضر بحقوق الدائن.
- الحجز الاحتياطي إجراء وقائي، أما الحجز التنفيذي فهو إجراء إلزامي بعد صدور الحكم.

شُكراً

لِحُسنِ

اِصغائِكُم